

هزيمة 1967 و«المسألة الديمقراطية»

بشير عبدالفتاح الحياة - 08/06/04

في وسع المرء رصد عوامل عدة هوت بالمصريين والعرب إلى الهزيمة المروعة في حرب الأيام الستة بدءاً من 5 حزيران (يونيو) 1967. ومن بين تفسيرات سياسية واقتصادية وثقافية شتى، سلطت الضوء عليها موجات النقد الذاتي العربي للهزيمة، والتي تولدت من رحم إخفاقات العرب المتتالية في إدارة صراعهم مع الإسرائيليين منذ نكبة عام 1948، يلوح في الأفق شبح الديمقراطية الغائبة كأحد أبرز المعطيات التي قادت إلى الكارثة.

وفي كتابيه اللذين ألفهما في هذا الخصوص، وصدرا أولهما في أعقاب نكبة عام 1948 في عنوان «معنى النكبة»، فيما صدر الآخر بعد هزيمة عام 1967 في عنوان «معنى النكبة مجدداً»، أرجع رائد النقد الذاتي للهزيمة العربية المؤرخ

اللبناني قسطنطين زريق هذه النكبة وتلك الهزيمة إلى سببين رئيسيين هما: الافتقار إلى قواعد التفكير العلمي في المجتمع

العربي من جانب، وغياب الديمقراطية، التي تسمح بالتعددية بكل صورها وأنماطها، عن ذلك المجتمع من جانب آخر. ومن بعد زريق، توالت المساهمات العربية في النقد الذاتي للهزيمة، وتبلورت أيضاً خطابات نقدية تراوحت بين ماركسي تجديدي ينشد ماركسية عربية، وآخر قومي أعاد وضع الديمقراطية والتنمية في صلب أولوياته، ثم خطاب ليبرالي يحض على إفساح المجال للحريات وحقوق الإنسان.



جمال عبدالناصر اثناء حرب الاستنزاف

وعلى رغم تنوع توجهاتها السياسية واختلاف مرجعياتها الفكرية، اتفقت تلك الطروحات، أو كادت، على اعتبار طريقة تعاطي النظام الناصري مع «المسألة الديمقراطية» سبباً رئيساً من أسباب هزيمة 1967، خصوصاً بعد أن سمح لنفسه بإرجاء الخيار الديمقراطي من أجل تأمين بقائه في السلطة وانفراده بها ظناً منه أنه الأقدر، من دون سواه، على قيادة دفعة السفينة وسط لجج متلاطمة ورياح عاتية، الأمر الذي دفعه إلى إسناد الأمر لغير أهله من ذوى الثقة والمقربين حتى يظل ممسكاً بزمام الأمور، فكانت المأساة المروعة التي لا يزال جرحها غائراً لم يندمل بعد في الجسد المصري والعربي حتى يومنا.

وفي هذا السياق، يرجع الباحث الأميركي كينيث بولاك، الذي عمل في مجلس الأمن القومي إبان رئاسة بيل كلينتون، في مؤلفه الضخم الذي تناول فيه بالتحليل أداء الجيوش العربية في مواجهة إسرائيل منذ عام 1948، إخفاق الجيوش العربية في إلحاق هزيمة متكاملة بإسرائيل، على رغم تمتعها بمهارات وقدرات قتالية برزت حتى خلال الحروب التي انهزموا فيها، إلى الضعف التكتيكي جراء المركزية المفرطة في إدارة تلك الجيوش وهو ما فسره بولاك بالتخوف من قيام الجيوش بانقلابات عسكرية.

وفي سياق مواز، تفصح خبرة نظام ثورة تموز 1952 في التعاطي مع «المسألة الديمقراطية» عن حقيقة ربما لا يختلف عليها اثنان مؤداها أن تلك المسألة لم تكن في أولويات ذلك النظام، فلئن اضطرته الظروف أحياناً إلى إشهار إيمانه بها والإقرار بأهميتها، على نحو ما بدا جلياً في بواكير خطب عبدالناصر وتصريحاته أو حتى في كتابه «فلسفة الثورة»، الذي أصدره عام 1953، إلا أن نظام عبدالناصر لم يتورع لاحقاً عن إرجائها والمرادغة في الاقتراب منها عبر تعليق أي خطوة جادة على حزمة من الشروط الأمنية الصعبة والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التمهيديّة الضرورية ضمن إطار ما اصطلح على نعته بـ «الديموقراطية الاجتماعية».

فمنذ البداية، وضعت ثورة تموز عام 1952 هدف «إقامة حياة ديموقراطية سليمة» في ذيل أهدافها الستة المعلنة، ولا شك في أن مثل هذا الترتيب المتعمد يحمل في طياته دلالات مهمة، إذ حرصت حكومة الثورة على تبني صيغة «مشروطة» للديموقراطية، تجلت في إعلان نيتها تهيئة البيئة المصرية، خصوصاً أن قادة الثورة تملكهم يقين بأن التجربة الديموقراطية قبل الثورة لم تكن «سليمة».

وفي إطار الديموقراطية المشروطة، دعت قيادة الثورة الأحزاب السياسية في 31 تموز 1952 إلى تطهير نفسها أسوة بالجيش وأرسلت قوائم إلى الأحزاب تتضمن أسماء محددة مقصودة بالتطهير، وحينما فوجئت الأحزاب بأن القوائم تتضمن قادتها ورموزها التاريخيين، رفضت الامتثال لمطالب قيادة الثورة متهمة إياها بالتدخل في شؤونها الداخلية والسعي إلى تدجينها ووضعها تحت سيطرة العسكر ووصايتهم. وهو ما دفع مجلس قيادة الثورة إلى إصدار قرار حل الأحزاب السياسية في كانون الثاني (يناير) 1953.

وبينما جنحت القيادة الرسمية للثورة، ممثلة باللواء محمد نجيب، باتجاه العودة الفورية وغير المشروطة الى التعددية الحزبية في إطار تحالف دعمته الأحزاب السياسية وقطاع من العسكريين إلى جانب قوى سياسية واجتماعية أخرى، تفجرت أزمة آذار (مارس) 1954 وحسمت لمصلحة عبدالناصر وغالبية مجلس قيادة الثورة فتبدد الأمل الذي لاح بعودة الديموقراطية، وكانت الذريعة إعادة بناء البلاد.

ومنذ ذلك التاريخ، انتهجت حكومة الثورة طريق ما سمي التنظيم السياسي الشعبي الوحيد، الذي عرف بداية بـ «هيئة التحرير» كمرحلة انتقالية حتى إصدار الدستور الموقت للبلاد، ثم «الاتحاد القومي» الذي استمر خلال الوحدة المصرية - السورية، وانتهاء بالاتحاد الاشتراكي العربي منذ مطلع الستينات. وفي عام 1956، صدر الدستور الموقت للبلاد لكنه وضع السلطتين التنفيذية والتشريعية في قبضة الرئيس عبدالناصر، وهو ما عززه دستور 1964 في ما بعد، كما كرس دستور 1956 أيضاً مبدأ «الديموقراطية الاجتماعية» بدلاً من الديموقراطية الليبرالية.

وعلى رغم صدور ميثاق العمل الوطني بعد ذلك في حزيران (يونيو) من عام 1962، والذي اعتبره عبدالناصر تلخيصاً لتجربته الثورية في النضال والحكم بعد عشر سنوات من الممارسة والتعلم من تجربة الخطأ والصواب وأطوار الانتقال، واحتوائه على نصوص عدة حول الحرية السياسية والديموقراطية، إلا أنه مضى على الدرب نفسه معلناً التزامه صيغة «الديموقراطية المشروطة».



دبابات مصرية في صحراء سيناء

ويبدو أن أصداء الزلزال الذي تمخضت عنه هزيمة حزيران 1967 لم تصل إلى إحداث تغيير بقناعات النظام الناصري في ما يخص الديموقراطية، فاكتمت عبدالناصر بإجراءات شكلية محدودة ومشروطة في آن اعتقاداً منه بأن حسن الاستعداد لمعركة عسكرية جديدة حاسمة كفيل بأن يتجاوز بالبلاد كابوس الهزيمة، على رغم إسقاط زلزال تلك الهزيمة أقتعة طالما توارت خلفها عورات النظام الناصري، سواء في ما يتعلق بشفافية صنع القرار وعدم فاعلية المشاركة الشعبية». كذلك، أماطت هزيمة 1967 للمرة الأولى منذ ثورة 1952، اللثام عن مراكز قوى تعمل كجزر منفصلة داخل مواقع حساسة في النظام السياسي، وهو أمر كان معروفاً لدى النخبة السياسية في دوائرها الضيقة، إلا أن عبدالناصر أقر به علانية بعد الهزيمة.

وما إن اندلعت تظاهرات التاسع والعاشر من حزيران 1967 ومن بعدها تظاهرات الطلبة في 1968، اعتراضاً على الأحكام الصادرة بحق قادة الجيش، خصوصاً قادة الطيران، الذين اتهموا بالمسؤولية عن الهزيمة، والتي اعتبرها الطلاب والعمال مخففة للغاية، حتى وجدت القيادة الناصرية نفسها مضطرة إلى التوقف لمراجعة مواقفها باتجاه الديمقراطية من دون الاكتفاء بمراجعة الظروف الاقتصادية أو الأوضاع الاجتماعية وتوجيه دفتها صوب الاشتراكية كما كانت الحال عام 1961 عقب إخفاق الوحدة المصرية - السورية.

وتمخضت المراجعة عن إصدار عبدالناصر ما عرف بـ «بيان 30 آذار 1968»، والذي كان بمثابة الوثيقة الثالثة للثورة بعد الوثيقتين الأوليين «فلسفة الثورة» و«الميثاق». غير أن بيان 30 آذار كان أكثر صراحة في الإشارة إلى المسألة الديمقراطية ولكن بصيغتها «المشروطة» أيضاً.

وفيما أقر البيان بمخاطر غياب دستور دائم لمصر منذ ثورة تموز 1952، وأكد ضرورة توفير ضمانات لحرية الفكر والتعبير والنشر والصحافة والبحث العلمي، وذكر للمرة الأولى صراحة مفهوم «سيادة القانون» وأكد أن حماية الثورة تتم في إطارها، احتوى البيان أيضاً على نصوص تشير، ضمناً ومن دون نص صريح، إلى مبدأ الفصل بين السلطات وتحديد اختصاص كل منها، مؤكداً أهمية الرقابة البرلمانية والشعبية وحق التقاضي واعتبار القضاء حصناً لوقف أي اعتداء على الحقوق والحريات. ودعا إلى إنشاء محكمة دستورية عليا لتقرير مدى دستورية القوانين، إلا أنه علق إصدار ذلك الدستور على إزالة آثار العدوان وإجراء انتخابات رئاسية ونيابية، وفيما أبرز البيان أهمية تظاهرات 9 و10 حزيران 1967، التي رفضت تنحي القيادة الناصرية تجاهل كلية الإشارة إلى تظاهرات شباط (فبراير) 1968 التي كانت بمثابة أول تحرك شعبي للمطالبة بالديموقراطية.

يمكن القول إن بيان 30 آذار كان وقفة مع الذات من القيادة الناصرية ومحطة مهمة في إطار مراجعة ثورة 23 تموز لموقفها إزاء «المسألة الديمقراطية»، وعلى رغم أنها بقيت مراجعة

جزئية وظرفية ووظيفية، إلا أنها كانت إقراراً من الثورة بالقصور الذي شاب أدائها في المجال السياسي، واعترافاً ضمناً باعتبار غياب الديمقراطية واحداً من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى وقوع مأساة عام 1967.

كاتب مصري